

جامعة المستقبل

قسم المحاسبة: DEPARTMENT OF ACCOUNTING

المرحلة الثانية المادة حكومية: GOVERNMENT ACCOUNTING

عنوان المحاضرة

المعالجات المحاسبية عن الامانات GFS

مدرس المادة: م. م سهام عبود حسين



رابعاً: المحاسبة عن الأمانات *Accounting for Deposit*

تمثل الأمانات إجمالي الحسابات الشخصية الدائنة، وهي المبالغ التي تستلم مقدماً لضمان حقوق الخزينة العامة أو موجوداتها لدى الغير. وتعد الأمانات من مجموعة الحسابات الشخصية الدائنة وقد أجازت التعليمات²⁷ قبول الأمانات وإيداعها في الصندوق بدون استئذان إذا كانت من الأنواع الآتية:

أ. الأمانات التي تؤخذ حسب القواعد والأنظمة المرعية وذلك لأجل قبول الدخول بالمزادات والمناقصات التي تجري باسم الحكومة.

ب. الأمانات التي يتم أخذها بمقتضى دوائر الكمارك والمحاكم وسائر الدوائر الرسمية.

ج. من غير النوعين السابقين فلا يمكن قبول الأموال وتسجيلها على حساب الأمانات إلا بموافقة وزارة المالية.

والجدول رقم (4-11) أدناه يوضح أنواع الأمانات حسب دليل GFS .

جدول رقم (4-11)

الأمادات	القسم	الفصل (المستوى الأول)	المادة (المستوى الثاني)	النوع (المستوى الثالث)	تفاصيل المستوى (الرابع) التمتع المستند	المستوى الخامس
----------	-------	-------------------------	---------------------------	--------------------------	---	----------------

²⁷ استناداً إلى المادة (70) من التعليمات الحسابية رقم (5).

حسابات دائنة أخرى	33	1	8			
أولاً: أمانات ضمان تحصيل الإيرادات	33	1	8	1		
1- أمانات الضرائب	33	1	8	1	1	1
2- أمانات دوائر الكمارك	33	1	8	1	2	1
3- أمانات حساب DFI	33	1	8	1	3	3
4- أمانات أخرى متنوعة	33	1	8	1	9	1
ثانياً: الأمانات الشخصية	33	1	8	2		
1- أمانات المحاكم		1	8	2	1	1
2- أمانات التنفيذ	33	1	8	2	2	1
3- أمانات رعاية القاصرين	33	1	8	2	3	1
4- أمانات التسجيل العقاري	33	1	8	2	4	1
5- أمانات الأوقاف	33	1	8	2	5	1
6- أمانات البلديات		1	8	2	6	1
7- أمانات إيجارات العقارات للمنظمات والنقابات المهنية		1	8	2	7	1
8- أمانات الدوائر الأخرى	33	1	8	2	9	1
ثالثاً: أمانات التوزيع	33	1	8	3	1	1

• عند استلام الأمانات المحاكم مثلاً يسجل القيد الآتي:

3212241 الدينار / بنك الأمانات/	xxxxx من ح/
3328211 المحاكم	xxxxx إلى ح/ أمانات المحاكم

• عند رد الأمانات إذا كانت مقبوضة زيادة وبقدر الزيادة يسجل القيد الآتي:

3328211 المحاكم	xxxxx من ح/ أمانات المحاكم
3212241 الدينار / بنك الأمانات/	xxxxx إلى ح/

- وعلى الوحدات الحسابية في الوحدات الحكومية إن تأخذ في الاعتبار النقاط الآتية لتسوية الأمانات بعد انتفاء الحاجة من إيداعها.

1- لا يجوز رد الأمانات إلى أصحابها أو إجراء تسويتها إلا بموافقة الأمر بالصرف.

2- عند موافقة الأمر بالصرف برد مبلغ الأمانات ينبغي على المحاسب إن يذكر في مستند الصرف رقم وتاريخ مستند القبض وإن يشرح كيفية رد الأمانة وأسباب ذلك معززا بختم الدائرة أو الحسابات.

3- لا يجوز رد مبلغ الأمانات في حالة فقدان صاحب الأمانة مستند القبض الذي سلم بموجبه المبلغ للوحدة الحكومية إلا بعد إن ينشر إعلاناً في الصحف المحلية ويذكر فيه جميع تفاصيل المستند وخلال عشرة أيام من الإعلان إذا لم يراجع احد مدعياً بالأمانة على إن يؤخذ منه تعهد شخصي بالإضافة إلى شخص ضامن.

4- إذا لم يراجع صاحب الأمانة لرد مبلغ الأمانة خلال خمسة سنوات من تاريخ انتهاء السنة المالية فيقيد المبلغ إيرادا نهائياً للخرينة العامة أما إذا راجع بعد خمسة سنوات وكان ذلك بعذر مشروع فيجوز رد الأمانة بموافقة وزير

المالية²⁸ ويسجل إيراداً نهائياً بعد مرور عشر سنوات من تاريخ السنة المالية ولم يطالب بها أصحابها.

خامساً: المحاسبة عن الموجودات الثابتة والمخزون²⁹ *Accounting For Non Current Assets & Inventory*

بالرغم من أن مفهوم الموجودات الثابتة غير وارد في المحاسبة الحكومية إلا إن هنالك آراء ظهرت في السنوات الأخيرة تطالب بإجراء قيود متقابلة للموجودات الثابتة والمخزون لتحقيق الرقابة المحاسبية عليها وإن فريق آخر يعارض هذه الفكرة بسبب تعقد وكبر المشاريع الحكومية إذ يصبح من المستحيل تقييم بعض الموجودات مثل المعابد والمساجد والأضرحة التي لا يمكن وضع قيمة تقديرية لها بالإضافة إلى الآثار والجسور وغيرها ، إذ إن الفريق الأول يرد على أصحاب فكرة عدم تسجيل الموجودات الأثرية وغيرها بالقول إذا كانت هذه الموجودات من المستحيل تقييمها فبالإمكان التقييم والاعتراف لباقي الموجودات ولو من حيث الرقابة فقط ولهذا أخذت وزارة المالية بهذا الاتجاه وذلك بصدور الدليل المحاسبي الحكومي سنة 1999 والذي بدأ العمل به سنة 2000 وانتهى العمل به في الربع الأخير من سنة 2010 ولأول مرة في العراق يتم إجراء قيود محاسبية للموجودات الثابتة والمخزون بإنشاء حساب جديد هو حساب مقابل الموجودات الذي ينظم في نهاية كل شهر وقد نهج الدليل الجديد GFS نفس الطريق لدليل سنة 2000.

أ- المحاسبة عن الموجودات الثابتة *Accounting For Fixed Assets*

• عند شراء الموجود:

xxxxxx من د / (الموجود الثابت) ق ف م ن م⁴ م⁵

xxxxxx إلى د / بنك النفقات الاعتيادي 3212211

²⁸ - استناداً إلى المادة (45) من قانون أصول المحاسبات العامة الملغي، وأن الغريب في الأمر لم يرد أي نص مماثل في قانون الإدارة المالية والدين العام
²⁹ - المعالجات القيدية للموجودات الثابتة والمخزنية تمت معالجتها اعتماداً على دليل حسبلت الدولة عام 2000.

- وفي نهاية كل شهر ينظم مستند قيد نظامي وكالاتي :

xxxxx من د / الموجودات الثابتة ق 98 ف 1 م 19 ن 4
xxx إلى د / مقابل الموجودات الثابتة ق 99 ف 1 م 29 ن 4

- وعند بيع او إهداء او نقل أي موجود خارج الدائرة ينظم قيد بالقيمة الدفترية وكما يلي :

xxxxx من د / مقابل الموجودات الثابتة ق 99 ف 1 م 29 ن 4
xxxxx إلى د / الموجودات الثابتة ق 98 ف 1 م 19 ن 4

ب- المحاسبة عن المخزون *Accounting For Inventory*

تحتاج الوحدات الحكومية الى مجموعة من المستلزمات السلعية لتلبية احتياجاتها اليومية مثل الكتب، المطبوعات، الوقود، مواد أولية .. الخ فليس من المعقول كلما تحتاج إلى مواد تلجأ للسوق المحلية لشرائها، إذ تقوم الوحدة بشراء كمية كبيرة والاحتفاظ بها في مخازنها والسحب منها عند الحاجة ، وكما أسلفنا فان دليل عام 1999 عالج المخزون لأول مرة في العراق وقد اتجه دليل GFS بنفس الاتجاه لمعالجة المخزون في السجلات والدفاتر المحاسبية. وسوف نوضح فيما يلي القيود الضرورية للشراء والاستخدام.

- عند شراء قرطاسية مثلاً بصك يسجل القيد الآتي:

xxxx من د/ المستلزمات السلعية/ القرطاسية 221111
xxxx إلى د / بنك النفقات الاعتيادي 3212211
عن شراء قرطاسية بموجب الصك المرقم () في.....

- عند إدخال القرطاسية إلى المخازن ينظم مستند قيد كما يلي :

xxxx من د / مخزن المتنوعات ق 98 ف 1 م 19 ن 4

xxxx إلى د / مقابل مخزن المتنوعات ق 99 ف 1 م 29 ن 4

عن ادخال المادة الى مخزن بموجب سند الادخال رقم () في

- وعند سحب المادة لاستعمالها ينظم مستند قيد بالمواد المسحوبة اما بشكل مفرد لكل حالة او بشكل مجمل لمعاملات كل شهر (يتوقف ذلك على حركة المخازن) وبموجب مستندات الإخراج المخزني ويكون القيد كالآتي:

xxxx من د / مقابل مخزن المتنوعات ق 99 ف 1 م 29 ن 4

xxxx إلى د / مخزن المتنوعات ق 98 ف 1 م 19 ن 4

عن سحب المادة () عدد () وتسليمها الى قسم / شعبة بموجب سند الاخراج المخزني رقم () في

إحصاءات مالية الحكومة GFS

بعد سنة 2003 وما شهده العراق من تغيرات على كل الأصعدة طلب البنك الدولي من وزارة المالية وديوان الرقابة المالية بعقد حوارات لبحث سبل تعزيز النهوض بالهيكل المالي للحكومة العراقية ولكن هذه الحوارات جاءت متأخرة بسبب إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منحت شركة بيرنغ بوينت (Bearing point) العقد المرقم Ran-c-00-03-00043-00Inc. في تموز من سنة 2003 والذي يتعلق بالإصلاح الاقتصادي والمالي في العراق وبموجب هذا العقد تم وضع وتنفيذ نظام الكتروني لمعلومات الإدارة المالية في العراق يحل محل النظام اليدوي القائم دون اللجوء الى الخبراء العراقيين لمعرفة مشاكل النظام القائم وسبل معالجته والمشاكل العملية التي قد تعترض الإصلاحات الجديدة. وفي شهر أيلول من سنة 2004 منحت الوكالة

الأمريكية للتنمية الدولية عقد متابعة سير خطوات شركة Bearing point بالرقم -267-c-00 (04-00405-00 من اجل استمرارية عملية الإصلاح الاقتصادي والمالي وتقدر تكاليف النظام بحوالي 38 مليون دولار³⁰ ولم يتم تطبيق النظام في الوحدات الحكومية لغاية الربع الأخير من 2010 بعد تأكيد وزارة المالية على استخدام ترميز GFS .

❖ تعريف دليل إحصاءات مالية الحكومة GFS

وهو نظام محاسبي إحصائي اقتصادي إلكتروني يرتبط بشبكة الانترنت خاص بالمالية العامة لتلبية احتياجات الوحدات الحكومية بما يتناسب مع التتويب الدولي GFS وتتضمن التعاريف الواردة في الدليل على مبررات ومبادئ اقتصادية مقبولة عالمياً.

❖ أهداف دليل إحصاءات مالية الحكومة GFS

يهدف الدليل إلى تحقيق الأهداف الآتية:

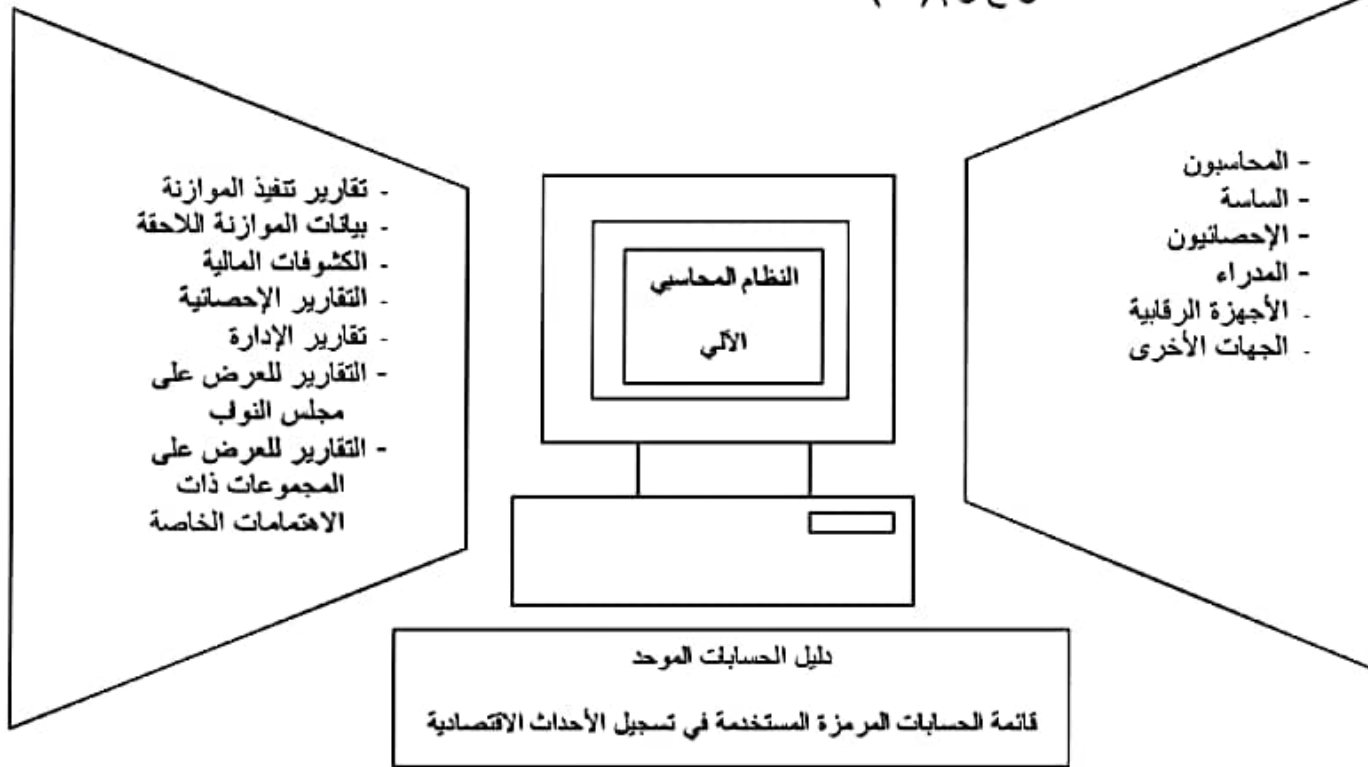
- 1- تقديم إطار مفاهيمي ومحاسبي شامل ليكون مناسباً لتحليل وتقييم السياسات المالية العامة.
- 2- تحليل حجم القطاع العام ومساهمته في الطلب والاستثمار والادخار الكلي واثـر السياسات المالية على الاقتصاد بما في ذلك استخدام الموارد والسياسة النقدية والمديونية العامة والعبء الضريبي والحماية الكمركية وشبكة الضمان الاجتماعي.
- 3- رفع مستوى دخل الفرد من خلال فعالية الإنفاق العام .
- 4- دراسة التصورات في العمليات المالية والمركز المالي ووضع السيولة لدى القطاع العام الحكومي وإعداد معلومات عن الأداء والوضع المالي الكلي.
- 5- تطبيق المعايير الدولية من خلال استخدام الترميز الذي يتوافق مع الترميز الدولي في كثير من دول العالم لغرض إجراء التحليلات المقارنة بين عمليات الحكومة والبلدان الأخرى .

³⁰ تقرير مكتب المقتن العام الخاص بإعادة اعتماد العراق في 2007/10/24 .

❖ مكونات نظام إحصاءات مالية الحكومة GFS

يتكون النظام من المستخدمين (المحاسبون، الساسة، الإحصائيون، المدراء، الأجهزة الرقابية ، الجهات الأخرى) أما المخرجات التي ينتجها النظام فهي (تقارير تنفيذ الموازنة، بيانات الموازنة اللاحقة ، الكشوفات المالية، التقارير الإحصائية، تقارير الإدارة، التقارير الخاصة للعرض على مجلس النواب والتقارير للعرض على المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة). والنموذج (15) يوضح مكونات النظام:

النموذج رقم (15)³¹



مشاكل تطبيق النظام في العراق

بالرغم من تطبيق النظام في العديد من دول العالم بنجاح إلا إن العراق مر بظروف قاهرة منذ أكثر من عقدين مما اثر على مواكبة التطورات التكنولوجية ونظم المعلومات الالكترونية

³¹ - صندوق النقد الدولي (www.imf.org) .

وبشكل خاص في القطاع العام لذا كان من الطبيعي رفض الممارسين في الوحدات الحكومية تطبيق النظام وذلك للأسباب الآتية:

- 1- الاعتقاد بأن النظام اليدوي المستخدم تم التعود عليه منذ أكثر من 70 عام ومن الصعب تقبل نظام جديد يختلف بمجموعة غير قليلة من المفاهيم التي اعتادوا عليها مثل تسجيل المعاملات على الأساس النقدي فيما يهدف النظام الجديد بتطبيق أساس الاستحقاق.
- 2- النظام الجديد هو نظام الكتروني يهدف إلى ربط جميع الوزارات والوحدات الفرعية بشبكة الانترنت وهذا لم يتوفر لحد الآن مما أدى إلى استخدام ترميز الدليل الالكتروني مع بقاء العمل المحاسبي اليدوي على ما هو عليه باستثناء وزارة المالية.
- 3- ورود بعض الحسابات في الدليل دون وجود تفسيرات من وزارة المالية في كيفية استخدام هذه الحسابات.
- 4- وجود بعض الحسابات التي تحتاج إلى تشريع أو تعليمات لتنظيمها مثل سلف الحج.
- 5- الترميز المستخدم معقد لاحتوائه على مئات الحسابات ولا يمكن للمحاسبين حفظه بسهولة مما أدى إلى النفور من تطبيقه.